

## سياسة التشغيل في الجزائر - التحديات والمعوقات

عبد الكريم مسعودي<sup>1</sup>

## ملخص:

تُعد البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، وهي من أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، نظراً لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الوطني.

لذلك سعت الدولة للتقليل من ظاهرة البطالة، بتبني عدة طرق وصيغ لتشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية للشباب الجزائري، حيث رُبِطَت سياسات التشغيل بسياسات التضامن الوطني، وعملت على تشجيع الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي المباشر من أجل توفير المزيد من مناصب الشغل.

لكن بالرغم من الجهود الكبيرة التي أولتها الحكومة الجزائرية للحد من مشكل البطالة إلا أنها لا تزال ظاهرة متفاقمة في المجتمع الجزائري، لذلك فمن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الوقوف عند التحديات والمعوقات التي تواجه سياسات التشغيل بالجزائر؟

## Résumé :

Le chômage est actuellement l'un des problèmes fondamentaux auxquels se heurtent la plupart des États du monde les différents niveaux de par leur réglementation économique et des principaux problèmes et obstacles dont souffre l'économie algérienne, en raison de ses dimensions négatives graves répercussions sur l'économie nationale.

En conséquence, l'État a cherché à réduire le phénomène du chômage, en adoptant diverses méthodes et formules de promotion de l'esprit de l'initiative individuelle et collective de la jeunesse algérienne, où il a lié la politique d'exploitation politique de la solidarité nationale et a cherché à encourager

<sup>1</sup> - جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر

l'investissement local et étranger direct afin de fournir davantage de postes de travail.

Mais, malgré les efforts considérables accordée par le Gouvernement algérien pour limiter le problème de chômage mais c'est un phénomène qui s'aggravent dans la société algérienne, grâce à ce document de recherche de tenter de déterminer si les problèmes et les obstacles auxquels se heurtent les politiques opérationnelles en Algérie?

### مقدمة:

سعت الدولة الجزائرية طيلة عقود من الزمن للتقليل من ظاهرة البطالة والتي لم يتحكم فيها إلى غاية اليوم، في ظل طرح طرق وصيغ تشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية للشباب الجزائري، حيث شُكلت وكالات وطنية متخصصة في دعم وترقية الشباب، كما وفرت التمويل اللازم و خُفِّفَت الأعباء الضريبية ومحاولة تحقيق التوازن الجهوي و غيرها هذا من جهة، و من جهة أخرى رُبِّطَت سياسات التشغيل بسياسات التضامن الوطني.

وفي هذا الصدد أعيد النظر في علاقات العمل، وفقا لما يتجاوب مع حركة الاستثمار وحرية المستثمرين الذين اعتبروا أن علاقات العمل القديمة أكثر انحيازاً لفئة العمال، وأن الصيغ التعاقدية آنذاك تحد كثيراً من حرية المستثمر في ضبط وإنهاء علاقات العمل.

الوضع الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إجراء تعديل في قانون العمل رقم 11/90 بموجب الأمر رقم 21/96 والذي من خلاله تم

اعتماد صيغ جديدة في التشغيل تختلف عن عقود العمل غير المحددة المدة وتركز أكثر على مبدأ تجديد عقد العمل سنوياً.

#### الإشكالية:

يستوجب الأمر طرح عدة أسئلة حول طبيعة سياسات التشغيل ومضمون الصيغ الجديدة للشغل التي ينتظر منها أن تخفض من ظاهرة البطالة، وكذا المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات، وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر؟

#### الأهمية:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها محاولة بحثية لإبراز سياسات التشغيل المعتمدة بالجزائر، وتبيان أهم تحديات ومعوقات سياسة التشغيل بالجنوب الجزائري.

**محتوى الدراسة:** وتقتضي الإجابة على إشكالتنا، التعرض بشيء من الدراسة والتحليل للنقاط الأساسية التالية:

أولاً: مدخل للبطالة في الجزائر.

ثانياً: سياسات التشغيل بالجزائر

ثالثاً: تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر.

**أولاً: مدخل للبطالة في الجزائر**

تعتبر ظاهرة البطالة إحدى أهم المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، حيث أصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة. ويشير تقرير العمالة السنوي الذي يصدر عن منظمة العمل الدولية إلى أن البطالة تؤثر على الوضع الاقتصادي وعلى مستوى الفقر الذي يشهده أي مجتمع، وقد وصل معدل البطالة في العالم إلى 192 مليون بمعدل 6.3% في سنة 2005، أين يشكل الشباب الأغلبية حسب تقرير المكتب الدولي للعمل.

تقدر الدراسات والتقارير في العالم الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بأن عدد الشباب في العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 25-28 سنة نحو 1.4 مليار شاب أي ما يعادل نحو 20% من سكان العالم، ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع شباب العالم في البلدان النامية، وتشير الإحصاءات إلى أن الشباب يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في البلدان العربية أي ما يعادل 65% في بعض هذه البلدان.<sup>1</sup>

**1-تعريف البطالة:**

تعرف منظمة العمل الدولي (ILO) على أن العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وراغب فيه و يبحث عنه عند

<sup>1</sup> - محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص13.

مستوى أجر سائد لكنه لا يجده<sup>1</sup> ، و يستثنى من هذا التعريف الحالات التالية:

- العمال المحبطين : وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يتحصلوا عليه و يأسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ويكون عددهم كبير خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي الوطني دون إرادتهم في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت؛
- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء إحصاء عملية البطالة تغيّبوا بصفة مؤقتة بسبب المرض أو العطل؛
- العمال الذين يعملون أعمال إضافية غير مستقرة وذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب أنفسهم؛
- الأطفال، المرضى، العجزة، وكبار السن الذين أحيلوا على التقاعد؛
- الأفراد القادرين عن العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم؛
- الأشخاص الذين لهم من الثروات والمال ما يجعلهم في غنى عن العمل؛

<sup>1</sup> - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 39.

➤ الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل وسجلوا أنفسهم ضمن دوائر العاطلين؛

## 2- أسباب البطالة في الجزائر: <sup>1</sup>

- النمو الديمغرافي ويعد هذا العنصر من العناصر التي تؤثر بشكل كبير ومباشر في زيادة البطالة لأن الزيادة في الوظائف لا تناسب الزيادة الطبيعية للسكان وبذلك تأثر عالم الشغل وتأثرت دالة الطلب على العمل في حين بقيت دالة العرض على العمل في ازدياد مستمر وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة.
- تعد الجزائر من دول الأوبك وهي من بين الدول التي عانت خلال الثمانيات من جراء انخفاض أسعار المحروقات الشيء الذي أدى إلى تدهور النمو الاقتصادي وتراجع المصدر الأساسي للدخل الوطني وهذا ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي <sup>2</sup>.
- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل.

1- فارس فضل، محمد طالبي، محمد ساحل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر و آليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 25/26 جوان 2008.

2- بن عزة محمد الأمين ، بيتيم محمد، واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر، بحوث أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها ، معالجتها و أثرها على المجتمع، الجزائر ، أبريل 2006، الجزء الثاني، ص 215.

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافٍ يلبي طموحاتهم.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.
- كما أن التذبذب في سوق النفط في 1986 زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر بـ12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت بـ86% ، ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدّى إلى تذبذب في معدلات النمو كما يبينه الجدول التالي:

## 3- خصائص البطالة في الجزائر:

يمكن أن نوجز خصائص البطالة في الجزائر فيما يلي:<sup>1</sup>

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية وذلك راجع لعزوف الشباب خرجي الجامعات من مزاوله الأعمال الفلاحية لأسباب اقتصادية و البحث عن الأعمال قليلة الجهد كثيرة المكسب، حيث انتقلت نسبة البطالة سنة 2001 من 37,8% إلى 42,4 % سنة 2005.
- أكثر من 69 % من البطالين لم يسبق لهم العمل و تنحصر أعمارهم بين 16 و 19 سنة.
- أغلب الباطلين من فئة الذكور و لا تمثل نسبة الإناث سوى 20,4% من طالبي العمل وهذا يرجع إلى الأسباب التالية:
- ارتفاع نسبة البطالة في الريف يعود إلى نمو الشغل في المناطق الحضرية.
- عدم الاستغلال الأمثل لأهم جزء من الطاقة الإنتاجية ، هو الشباب الذين تتراوح أعمارهم .
- الرسوب المدرسي، و ترك المدرسة لظروف اجتماعية

<sup>1</sup> - محمد طالبي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين المردود الضئيل و كيفية التفعيل، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 12 فيفري 2009، ص. 43- 44.



- النظام التربوي و التكويني في الجزائر لا يستجيبان لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل.
- ارتفاع نسبة مشاركة فئة الإناث في سوق العمل ، بسبب:
  - تدني دخل العائلة.
  - تغيير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة.
  - ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث.
- **ثانيا: سياسات التشغيل بالجزائر:**

وضعت الجزائر وكغيرها من الدول ، سياسة لمواجهة البطالة مُستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، وذلك بوضع هياكل قوية ومخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها فعملت على إنشاء أجهزة خاصة لخلق مناصب عمل حيث تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلت أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة ، والمتمثلة في :

-الوكالة الوطنية للتشغيل-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-وكالة التنمية الاجتماعية-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

## 1- الوكالات الوطنية المتخصصة في ترقية الشغل بالجزائر<sup>1</sup>:

### أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: A. N.D.I

مهمتها الأساسية تطوير ومتابعة الاستثمارات، تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة.

### ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ENSEJ"

تم الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997، يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة - التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات و تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في :

- تدعم و تنصح و ترافق المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم .
- مساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسات المعنية بتحقيق الاستثمارات .
- تأمين متابعة الاستثمارات .

---

<sup>1</sup>- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مداخلة بعنوان: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

## ج- تأمين القروض "FGAR":

أنشئ بمقتضى القرار التنفيذي رقم: 373-02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق وتوسع المؤسسة الصغيرة. المساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسات المالية.

د- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC": الذي يدعم البطالين ما بين 35 و 50 سنة، بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دينار.

## هـ - الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة "ENGEM":

أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية بـ 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري و ذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، و الذي احتوى على الكثير من المبادئ و الإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات و تطوير الاستثمار على العموم. لكن في الواقع، المجهودات المبذولة لدفع عملية إنشاء المؤسسات لم تحقق إلا نتائج ضعيفة، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 107 من أصل 155 دولة حسب لجنة تقييم عالمية لإنشاء مؤسسة خاصة.

يمكن القول أن الوكالات المتخصصة التي أنشأتها الدولة لترقية و تدعيم الشغل قد لعبت دورا هاما في الضبط الاجتماعي من خلال

الدراسة و الإشراف و المراقبة و الضمان للمشاريع المحصل عليها في إطار الوكالات المستحدثة لترقية و تدعيم الشغل، و في هذا الصدد استحدثت الدولة صناديق لضمان الأخطار الناجمة عن المشاريع الممولة، و لعبت أيضاً دوراً في الحفاظ على النظام العام الاجتماعي إذ شكلت بوتقة لاحتواء اليأس الشباني في الحصول على منصب عمل، كما أنها في الوقت ذاته

## 2- برامج و عقود التشغيل بالجزائر:

### أ- عقود العمل المحددة المدة:

جاء في القانون 11/90 و في مادته 12: عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي و الذي اتضح أكثر مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 473 /97<sup>1</sup>، و الذي تم فيه تحديد مدة العقد، و كما جاء في مادته 2 من الأمر: 03 /97 حيث قدرت ساعات العمل بـ 40 ساعة أسبوعياً توزع على 5 أيام عمل على الأقل في حين جاء في المادة 4 من الأمر 03 /97<sup>2</sup>، مفاده أنه يمكن تخفيض المدة القانونية الأسبوعية للعمل بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أشغال شاقة و خطرة، كما يمكن أن ترفع بالنسبة لبعض المناصب المتميزة حسب فترات التوقف من النشاط.

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 473/97 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 يتعلق بالعمل بالتوقيت الجزئي، الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 14 /12/1997.

<sup>2</sup> - الأمر رقم 03 /97 المؤرخ في 11 جانفي 1997، يحدد المادة القانونية للعمل، الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخة في 12 جانفي 1997

## ب- عقود العمل في المنزل:

نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97 ، المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 ، إذ يعتبر العمل في المنزل وفقا للمادة 02 منه ، كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع و خدمات أو أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، و يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة و يتحصل بنفسه على أدوات العمل و المواد الأولية دون وساطة ، أما عن الأجر فيتلقاه مقابل الجهد المبذول و يقاس على أجر المهن المماثلة.

في حين يستفيد العامل في المنزل من خدمات الضمان الاجتماعي و يستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي لتقاضي متابعته قضائيا، و يمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا<sup>1</sup>.

## ج- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المؤرخ في : 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع

<sup>1</sup>- عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 16، جويلية 2010، ص 10.

وتسهيل إدماج المتحصّلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيآت والمؤسسات العمومية والخاصة.

تتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى 03 سنوات، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل و المترشح ومديرية التشغيل، وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

#### د- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:<sup>1</sup>

هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين

<sup>1</sup> - محمد قرقيب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، 2005، ص

في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

### ثالثاً: تحديات ومعوقات سياسات التشغيل بالجزائر

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر عموماً ، وبالنسبة خصوصاً، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وعموماً يمكن حصر تحديات و معوقات سياسات التشغيل فيما يلي :

1- من بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال. العمل غير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من

الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية

2- من التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين متزهداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

3- من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب.<sup>1</sup>

4- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، إلى جانب ضعف انسجام

<sup>1</sup> - سليمان أحمية، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2009.



والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

5- ضعف مهارات ومواهب طالبي العمل، الذين يفتقرون للخبرة، بحيث يكتفي الطلبة بما يتحصلون عليه من الجامعة.

#### الخاتمة:

لقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير كانت ترمي إلى حث الشباب البطال على البحث عن فرص العمل، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة، إلا أنه رغم الجهود الكبيرة التي أولتها الحكومة الجزائرية للحد من مشكل البطالة إلا أنها لا تزال ظاهرة متفاقمة في المجتمع الجزائري، لذلك يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود للحد من هذا المشكل الذي يعد حاجزا أمام النمو الاقتصادي.

ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية لمساهمة مكاتب التشغيل في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة:

- إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية و تحسين مناخ الاستثمار في الجنوب الجزائري لتوفير فرص عمل كافية.

- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي، (أو ما يعرف بالنشاط غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المهيكل).
- تطوير نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل لتمكين طالبي العمل و العارضين له من الالتقاء وفق حاجة المستثمر و مؤهلات العمال، خصوصاً على مستوى المنشآت الاقتصادية بالجنوب الجزائري.
- إعطاء المزيد من الحوافز التشجيعية، و توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنحها تسهيلات التدخل في مجالات تسوية مشكل العقار، ومنح القروض بدون فوائد، والإعفاءات الجبائية...الخ
- ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلي تخفيض البطالة.
- توسيع سياسة التدريب للعاطلين عن العمل لتنمية مهاراتهم بما يتوافق مع سوق العمل في ظل التكنولوجيا الحديثة، مع رفع كفاءة الشباب وصقل مهاراتهم في مجالات تخصصاتهم وربطها بمهارات إضافية ضمن نفس العائلة المهنية، لتوسيع آفاق الحصول على فرصة عمل؛
- العمل على توفير اختصاصيين متميزين في بعض التخصصات، خصوصاً ما يتلائم مع الواقع بالجنوب الجزائري، على مستوى الجامعات و مراكز التكوين و التعليم المهنيين (الفلاحة - السياحة - المحروقات- الخدمات )، وخاصة في مجالات العلوم التطبيقية والتقنية .

- الاهتمام بقطاع السياحة والفندقة باعتبار أنه قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنوع عائدات البلد.
- تدعيم مختلف الأجهزة الموجودة و المتعلقة بتشغيل الشباب و الحماية الاجتماعية.
- التركيز على الرقابة ومتابعة تنفيذ برامج التشغيل الموجهة للشباب، ومدى تجسيد الأهداف المراد تحقيقها.

#### -قائمة المراجع:

1. محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
2. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.
3. فارس فضل، محمد طالبي، محمد ساحل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر و آليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 25/26 جوان 2008.
4. بن عزة محمد الأمين وأ.يتم محمد، واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر، بحوث أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها ، معالجتها و أثرها على المجتمع، الجزائر ، أبريل 2006، الجزء الثاني.

5. محمد طالبي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين المردود الضئيل و كيفية تفعيل، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 12 فيفري 2009.

6. غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مداخلة بعنوان: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

7. عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 16، جويلية 2010.

8. محمد قرقيب، عرض حول التوجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، 2005.

9. سليمان أحمية، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2009.

10. المرسوم التنفيذي رقم 473/97 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 يتعلق بالعمل بالتوقيت الجزئي، الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 14 /12/ 1997.

11. الأمر رقم 97/03 المؤرخ في 11 جانفي 1997، يحدد المادة القانونية للعمل، الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخة في 12 جانفي 1997